

لغة التدريس بالمغرب بين المجتمعي والسياسي: دراسة في السياسة اللغوية لتدريس العلوم في المدرسة المغربية

[The language of teaching in Morocco between society and politics: Study of the language policy of teaching science in the Moroccan school]

عبد الاله فطيش¹ و المهدي صلك²

¹ طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، المغرب

² طالب باحث، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

Salk Elmehdi¹ and Ftaich Abdelilah²

¹Research Student, Faculty of Arts and Humanities, Dahr Al-Mahraz, Fez, Morocco

²Research Student, Faculty of Education Sciences, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Copyright © 2021 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: Language is an essential tool to raise the quality of education, as it is a vital symbol of the national identity, and an essential pillar to reduce some of the problems that hinder the educational process in the Moroccan school, which examined the study, sought a major pillar of this process, which is the language of instruction in the Moroccan school, based on several topics that were the most important:

- Diagnosing the linguistic situation in Morocco, explaining the most important variables and aspects affecting it, and highlighting the effects of multilingualism in light of the struggle of values and references and the question of identity.
- A review of the most important goals and principles on which the teaching language approach within its original environment.
- Explain the relationship between the Arabic language and the teaching of science, and how to use it to raise the level of learning, especially related to scientific subjects.
- The article's openness to new horizons for the development and deepening of research, in order to raise the quality of language related learning in the Moroccan school.

KEYWORDS: language, multilingualism, Moroccan school.

ملخص: تعتبر اللغة أداة أساسية للرفع من جودة التعليم، باعتبارها رمز حيوي للهوية الوطنية، وركيزة أساسية للحد من بعض المشكلات التي تعترض العملية التعليمية بالمدرسة المغربية، سعى هذا المقال الذي تناول بالدراسة ركيزة رئيسية من ركائز هذه العملية، وهي لغة التدريس في المدرسة المغربية، انطلاقاً من مباحث عدة كان أهمها:

- تشخيص الوضع اللغوي بالمغرب، وبسط أهم المتغيرات والجوانب المؤثرة فيه، وإبراز آثار التعددية اللغوية في ظل صراع القيم والمرجعيات وسؤال الهوية.
- عرض لأهم الغايات والمبادئ التي تنبني عليها مقارنة لغة التدريس، ومقارنتها داخل بيئتها الأصلية.
- تبيان العلاقة القائمة بين اللغة العربية وتدريس العلوم، وكيفية استغلالها من أجل الرفع من مستوى التعلّمات خاصة المرتبطة بالمواد العلمية.
- انفتاح المقال على آفاق جديدة للتطوير وتعميق البحث، من أجل الرفع من جودة التعلّمات المرتبطة بالسياسة اللغوية في المدرسة المغربية.

كلمات دلالية: اللغة، التعددية اللغوية، المدرسة المغربية.

تقديم

يتميز المشهد اللغوي في المغرب بمتصلين لغويين (لا ثالث لهما)، كما يوضح ذلك الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري، يحددان الهوية السنوية التي نشأت ونمت على هذه الأرض: (أ) متصل عربي يضم اللغة الفصحى، والعامية الدارجة ذات الأصول الهلالية الشمالية، واللغة الوسيطة التي يستعملها المثقفون أو المتمدرسون في أحاديثهم الثقافية أو الإعلامية أو العلمية، والحسانية في الجنوب الصحراوي.

(ب) المتصل الأمازيغي بلهجاته المتداولة في سوس والريف والأطلس، واللغة الناشئة في المعهد الأمازيغي. ويمكن أن نجزم بأن تاريخ تعايش هذين المتصلين خلال ما يقرب من 12 قرناً ظل خطياً، لم يعرف أي نزاع لغوي يذكر بين أسن الهوية، فيما وصل إلينا من أوصاف، وأن التفكير في إعادة تشكيل الوضع اللغوي بالمغرب بدأ مع فكر الحماية، ولبعاز منه، وامتد إلى مابعد الاستقلال. وقد برز في العقدين الأخيرين عدا للغة العربية الفصحى يؤطره أجنب، وتنبهاته وتغنيه نخبة ذات نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي وثقافي وأدي. وهو عدا حال دون خطط الارتقاء باللغة العربية، وتجديدها وتطويرها. وساهم بشكل مباشر في إفشال نظام التربية والتعليم وكان له تأثير مباشر على أزمة لغة التدريس في المدرسة المغربية. وقد حال هذا اليأس كذلك دون تشكل مشروع مجتمعي مغربي ديموقراطي، حدائي، عادل ومتحرر، ومشروع معرفي ثقافي يبلور هوية متميزة ومتحررة، ومندمجة في الهويات المعرفية والمرجعية الكونية.

منذ الثورة اللسانية التي دشنتها أعمال فرديناند دوسوسير Ferdinand de SAUSSURE في بداية القرن الماضي، أظهرت الدراسات والأبحاث اللسانية المعاصرة بكل تخصصاتها بنيات وخصائص اللغة، وانحسرت أسرارها بالكشف عن القوانين التي تحكمها مع جعلها موضوعاً للدراسة والبحث وفي تناول المعرفة الإنسانية، بل وأضحت العلوم اللسانية بفعل التحول في النسق المعرفي للدراسات اللغوية بمثابة أم العلوم نظراً للتأثير الذي مارسه على العلوم الأخرى التي تبنت المنهج الذي جاءت به اللسانيات. وبدون أن ندخل في تحليل هذا المد الذي تجلى في التيار البنوي أو ما بعد البنوي، نعتبر أن الدرس الذي نستخلصه من هذا التراكم المعرفي، يتمثل في ضرورة تجويد الخطاب حول اللغة من نزعات العاطفية ومن أديولوجية المواقف والخطاب النضالي، مع إخضاع وضع اللغة للتفكير العقلاني وللفاعلية الفكرية، وذلك بفتح حقل من الأسئلة.

تتميز اللغة بكونها ظاهرة متعددة الأبعاد، لتبدو كمجال يلتقي فيه التاريخي والثقافي، السياسي، والمجتمعي، والاقتصادي. يمكن أن نستعمل مقولة مارسيل موس ونعتبر بأن اللغة هي "ظاهرة اجتماعية كلية"، لأنها محل التقاطع بين ما يعود للاستعمال الاجتماعي لتلك اللغة، وما يتعلق بمصالح الأفراد أو الجماعات، والدوافع الفردية والجماعية والإيديولوجية، وبالاقتراب الذي قد يحدد مكانتها. إذا كانت اللسانيات المعاصرة قد أولت الاهتمام للغة كمنظومة لها منطق داخلي، فإن العلاقة الخارجية لها مع اللغات الأخرى ووضعها في المجتمع وعلاقتها بمختلف الشرائح الاجتماعية وبالمجال والثقافة والسياسة والإيديولوجيا، تستدعي مقاربات سوسولوجية وأثرولوجية وتاريخية وجغرافية وسياسية. فاللغة هي موطن التصورات الثقافية والاجتماعية والأساق الرمزية للمجتمع، فالواقع الذي يجعل الوعي الجمعي يستوطن فيها هو نفسه الذي يجعلها موضع رهانات مجتمعية وأيديولوجية وسياسية. ولذلك قد تستهدف اللغة، بإقحام المصالح الفردية والجماعية، والنزعات التحررية أو الإقصائية، وهواجس الهوية، من قبل حركات تسعى إلى الاستيلاء أو التأثير على ذلك الوعي الجمعي الذي تحمله اللغة.

بعد هذا التقديم المقتضب لما يعرفه المشهد اللغوي بالمغرب، سنخرج على الأساس الذي سنبنى عليه مقالنا والمتمثل في بسط مفهوم لغة التدريس، باعتبارها العصب الذي يقوم عليه أي إصلاح داخل منظومتنا التربوية، وهذا الأساس يجرنا إلى مناقشة الاختلالات المرتبطة بسياسة اللغوية المعتمدة والتي لها تأثير مباشر على المنظومة التعليمية وكذا جودة التعليم، فيد هذا ضمناً أننا سنبرز الأساس الذي يجب أن يبنى عليه اختيار لغة التدريس وعلاقته بين ماهو مجتمعي وماهو سياسي إيديولوجي.

يمكن إجمال الأسئلة الإشكالية المرتبطة بهذا المقال في الآتي:

أي تدبير للغة التدريس في المدرسة المغربية؟ بأي أفق؟ ومن أجل أية وظائف وأهداف؟ هل تعتبر اللغة العربية لغة لتدريس العلوم؟ وكيف يمكن تدبير مسألة التعدد اللغوي الراهن في المغرب وبالتالي ضمان تعدد سليم ومتوازن يضمن ديموقراطية لغوية؟

1 سؤال اللغة الوطنية في السياسة التعليمية

للحديث عن السياسة التربوية اللغوية، يجدر بنا أولاً استحضار المقصود من المنظومة التربوية، ثم أهمية اللغة في تلك المنظومة، فنعني بها في هذا المقام وبدلالة الموضوع الذي نحن بصدد، تلك المراحل التعليمية الهرمية التي يتدرج في سلمها المعرفي كل مواطن وفقاً لقدراته كحق من حقوقه في المواطنة، اقتضته شروط استكمال النمو والنضج والتأهيل الشخصي للمشاركة في الانتاج والمجهود الوطني الكلي بفعالية في إطار العقد الاجتماعي المدني، أي من حق كل فرد أن يتعلم الخبرة التشاركية وآلياته (كاللغة، والرياضة، والأخلاق، والعلم الطبيعي، والبيولوجي، والعلم الاجتماعي والنفسي، الخ).

فاللغة بالنسبة للمنظومة التربوية وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي وشروط التأهيل، تعد العجلة التي تتيح حركية المعرفة في كل فروعها وحقولها، وهي العجلة التي يتم بها نقل المعرفة وبحث المعرفة وإنتاج المعرفة، وهي العجلة التي يتم بها نقل الذات إلى الثقافة وإلى الآخرين، ونقل الآخرين إلى الذات، إنها العجلة التي تجعل العلوم وكذا الناس في العلاقات البنوية والإرساء في مواقع ما يسميه الفيمينولوجيين (البيندائية)، ومما لا شك فيه أن المواطنة قد تعززت كثيراً بإنتاج اللغة المشتركة، وقللت من خطورة التمركات الفتوية في اللهجات أو اللغات الخاصة، وكما هو متحسن في علم السوسولوجيا، أن تتقارب الفئات الاجتماعية بما تنتج من اتفاق سوسولوجي، أو عقد لغوي تفاهمي تقاربي، فإنه أيضاً يعد من الحسن أن تتقارب العلوم في مصطلحاتها حتى تكون علوماً ممتدة إلى بعضها، دون أن تفقد خصوصياتها اللغوية، ومن الحسن أن تتقارب الأعراف في ألسنتها، حتى تمتد خبراتها لبعضها.

تطورت مشكلة تعليم اللغة في البحوث العلمية الأكاديمية وتراوحت في تطورها بين من يؤسسها على معتقدات فلسفية وميتافيزيقية وأدبية واجتماعية ولسانية، وفي ضوء هذا المنحى الاعتقادي العام، طورت استراتيجيات ديداكتيكية عدة، في تدريس اللغة، وفي المقابل هناك من يؤسسها على مركزية الدماغ والنظام العصبي ومعطياته في المعالجة المعرفية للمثيرات التربوية في وضع تدريسي محدد.

فارتبطت معالجة المسألة اللغوية في التربية في المقاربات المستندة إلى المعتقدات، بمفاهيم تتعلق بمهية اللغة ذاتها كظاهرة صوتية ونحوية، ومفاهيم تتعلق بنظام الاكتساب اللغوي كظاهرة ثقافية مجتمعية وقوة وسلطة المثير، فتأثر نظام الاكتساب التعليمي (المحاكاة) بمقولات بيداغوجيا المعلومات والتمثلات، وبمقولات التمايز الثابت بين مراحل النمو، والتمايز بين الفئات العمرية والتطبيقية والأديولوجية، وصعوبات تعلم اللغة العائدة إلى الثقافة المجتمعية، وصعوبات تعود إلى اللغة ذاتها من التركيب النحوية والأدبية واللسانية... الخ. في حين ارتبطت في المقاربات التربوية للغة المستندة على معطيات الدماغ بمفاهيم النظام المعرفي النفسي، كأنظمة الذاكرة والتفكير والتذكر والذكاء والتصور والتخيل والإحساس والإدراك، أو بمنظور "تشومسكي" القائل بفطرية اللغة عند الإنسان، وضرورة التعاطي معها كما لو أنها ملحقة بالأنظمة البيولوجية والعصبية والعقلية. مما

عزز البحث في الربط بين التعليم وعلم اللغة لاسيما في بعده اللساني (أي اللسانيات التطبيقية) في ضوء مفهوم الكفاية، من حيث هي من منظور شومسكي قدرة المتعلم على إنتاج وتأليف عدد لانهائي من التوليفات والتراكيب اللغوية. والمسافة بين المقاربات الديدانكتيكية ومحاولات التنقل بين هذه المقاربة وتلك، أصبحت من المواضيع أو الظواهر المشككة أكاديميا في التربية، حيث تدخل عدة علوم في الشأن اللغوي البيداغوجي وتتجاذبه، كعلم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات وعلوم الاتصال. ذلك فضلا عما تثيره مشكلات النقل الديدانكتيكي للمعرفة عبر عمليات تشكل المفهوم وبنائه في مراحلها الثلاثة كما هي عند برومر (حسية، فييقونية، فرمزية). ذلك أن المعرفة الواجب تدريسها (المدرسية) ليست هي المعرفة المتداولة لدى العلماء والمتخصصين، والمعرفة التي يتعلمها الطفل والمتداولة في القسم، ليست هي المعرفة الواجب تعلمها. فالتغيرات التي تحدث عبر هذه التقلات، هي ما يسمى بالنقل الديدانكتيكي، ومن ثمة فالوسط الأصلي للمعرفة، إنما يمر حتما بمصفاة السياسة التربوية ويخضع لها.

ويعتقد في إدراج هذه النظريات والمقاربات الديدانكتيكية كمرجعيات عليا في إدارة الشأن البيداغوجي اللغوي، من شأنه أن يحمي السياسات اللغوية من طغيان المقاربات الأيديولوجية والاستقطابات الحادة، إلا أن انحياز المستعربين التربويين لهذه النظرية العلمية أو تلك، أطاح بها في عمق الاستقطاب الأيديولوجي، فصارت هي الأخرى أيديولوجيات بيديولوجية، يطغى عليها أساليب الهيمنة والسلطة، حيث ساد الاستقطاب المركب (البيداغوجي، والديماغوجي، الأيديولوجي). ومن ذلك ما نلاحظه في تشنج المقاربات العقلانية للمسألة اللغوية واتخاذ منتحلها مداخل علمية رياضية أو أدائية، وأخرى نظامية (تحليل النظم) وأخرى رضوية (رضا الأطراف واستحداث التوازن... الخ). كأساس لرفض اللغة الوطنية كهوية، حيث أنهم يلحون على الاستناد إلى ما يمكن أن نسميه المشروع العلمية، بدل الشرعية الدينية أو التاريخية أو السياسية في اتخاذ أي قرار تجاه السياسة اللغوية التربوية. مع أن مسألة اللغة العربية هي في عمق المسائل الاجتماعية لا تستطيع المقاربات الموصوفة بالموضوعية والعلمية القائمة على الترييض والتكميم (كدراسة الاتجاهات نحو اللغة العربية، وصعوبات تعلم اللغة، ومستويات التحصيل اللغوي، والقدرة على التواصل اللغوي وعلاقة اللغة بالقدرة على الفهم أو الإدراك، وحساب المفردات والجمل وتحليل النصوص وتكميمها... الخ أن تلج إلى طبيعة الصراع اللغوي ونفسه، ومن ثمة فهمه ومعالجته في عمقه، فكل هذه الدراسات، وإن هي ضرورية كمؤشرات ومعطى حسي وواقعي، إلا أنها لا يمكن أن تكون بعقلانيتها ولا بمشروعيتها العلمية التجريبية تلك، بدلا عن الشرعية الدينية والتاريخية في اتخاذ أي قرار بشأن اللغة في المنظومات التربوية من هنا يجزنا الحديث إلى بسط مفهوم لغة التدريس في المدرسة المغربية من خلال تبيان علاقاتها التواصلية وكذا مبادئها وغاياتها.

2 لغة التدريس: تعريف

2.1 لغة التدريس والوظيفة التواصلية

اللغة وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد بحكم امتلاكهم لها، فهي مؤسسة اجتماعية لسانية لها سلطانها على الناطقين بها، فهي المرآة العاكسة لصورهم الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. واللغة كائن حي- وحياتها استعمالها وموتها إهمالها- يعترها من سنن التغير، تقوى وتتوهج تارة، وتضعف وتخبو تارة أخرى، وعوامل ذلك كثيرة منها: القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأقوى هذه العوامل عامل القوة العلمية التي تكتسب بلغة التدريس في المدرسة. بادئ ذي بدء وجب التأكيد على عملية ضبط المصطلحات وبناء الحدود الدلالية بينها، لم يعد ترفا علميا يمكن الاستغناء عنه تحت عبارة "لا مشاحة في الاصطلاح"، فكما تداخلت مفاهيم المصطلحات شاب سوء الفهم عملية التواصل المعرفي، وازداد المتلقي حيرة، ومن المرسل نفور، وفي ذلك تضبيب للجهد والمال والوقت، ولذلك صار توحيد المصطلح هما يشغل كل الباحثين في كل الميادين من هنا وجب الوقوف على مفهوم لغة التدريس ومحاولة بسطه.

عرفت لغة التدريس صيرورة تاريخية غنية، أفادت بشكل خاص من الإسهامات المتوالية في ميدان علوم التربية والتواصل، فنجد مفهوم "لغة التدريس" في جل الأطر المؤسسة لهذا الموضوع، مرفوقا بنعت "التواصلية". Language teaching Communicative " في إشارة واضحة إلى البعد والعمق التواصليين، المرجو تحقيقهما. وللتمييز بينها وبين شكلها الكتابي، المعتمد على إنتاجات المتعلمين الكتابية، والطريقة التي يمر بها المدرس درسه كتابيا. تم الاشتغال بلغة التدريس -ابتداء- كمقاربة لتدريس اللغة الأجنبية أو الثانية، وذلك لكون الغاية من تدريس اللغة هو تحقيق الكفاية التواصلية، التي تسعى إلى التواصل الهادف، واستعمال اللغة وسيطا في التواصل في أنشطة وسياقات اجتماعية متنوعة. وذلك بناء على مهارات السماع والمحادثة والقراءة، ثم تتجلى نتيجة ذلك بشكل واضح في إنتاجات المتعلمين الشفهية والمكتوبة. ويمكن اعتبار لغة التدريس من أوضح المقاربات التواصلية في التدريس دقة وتخطيطا، بدلا من كونها طريقة في التدريس، فلها وضع محدد وواضح في الممارسات اللغوية والتواصلية الصفية. ويرجع ذلك إلى المرجعية التي اعتمدها المقاربة التواصلية؛ إذ ارتبطت "بتعليم اللغات الأجنبية وتعلمها أساسا. وقد نشأت أول ما نشأت في البلدان الأنجلوساكسونية قبل أن تفرض نفسها في فرنسا، ثم في باقي البلدان الفرانكوفونية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. ويمكن الرجوع بالأسس النظرية لهذه المقاربة إلى العالم اللغوي نوحام شومسكي NoamChomski، الذي يرى أن الكائن البشري يتوفر على قدرة فطرية لفهم الرموز اللغوية" ولترتكز هذه المقاربة التواصلية -أيضا- بقوة على السماع، الذي يطبق كمنشأ يتم تجريبه في فهم الآخرين، وقياس صحة ومناسبة المعلومات الراجعة، سواء فيما يتعلق بأجوبة المتعلمين عن أسئلة المدرس، ومدى فهمهم لغة التي يستعملها، أو ما يرتبط باللغة التي يبسط بها المدرس مكونات درسه أثناء شرحه.

وبهذا تلامس لغة التدريس مختلف جوانب العملية التعليمية التعلمية، فلكل وضعية تعليمية لغتها الخاصة التي تفضي إلى اكتساب جيد للمعارف المتعلمة. وبحسب كل مكون تتخذ لغة التدريس شكلا خاصا، يسهم في بناء تواصل لغوي سواء كان مكونا قرائيا أم تعبيريا، أم خاصا بالقواعد النحوية وأساليب البلاغة، أم في أنشطة التقييم الإجمالي التي تروم دعم وتثبيت تعلمات المتعلمين ومكتسباتهم.

2.2 غايات لغة التدريس

تبتغي مقاربة لغة التدريس اختبار مدى تحقق الأهداف المسطرة للغة التدريس، ومناهجها ووسائلها وأنشطتها الصفية. كما أن بعضها من مبادئها يندمج مع المقاربات التواصلية، لكون الغاية التواصلية مهمة رئيسة للغة التدريس، ومعين في تعلم اللغة وتعليمها، واكتساب المعارف المبتغاة.

إن الهدف الأساس من لغة التدريس هو تطبيق المقاربة النظرية للكفاية التواصلية؛ من خلال جعلها هدفا للغة التدريس وتثبيت التبادل الموجود بين اللغة والتواصل. فإذا تحقق تمكن المتعلم من التواصل والتعبير عما يريد بلغة سليمة صرفيا وتركيبيا، وموافقة لمتطلبات المواقف الخطابية، والسياقات الاجتماعية، أمكننا القول وقتئذ أن لغة التدريس بلغت غايتها المرجوة منها. وللمدرس دور المهم في عملية تجويد لغة التدريس وتيسيرها للمتعلمين، تنسيقا وتصحيحا وتوجيها. في مزاج لجة معرفته النظرية، التي تمتع من المقاربات الحديثة في تعلم اللغات وتعليمها، وبما أفاده من تجربة ميدانية، أتاحت له فرصة معرفة مكامن الضعف لدى المتعلمين ومواطن تعثراتهم.

كما يعمل المدرس على تسهيل التواصل في القسم. وفي هذا الدور، تكمن كبرى مسؤولياته؛ أي تأسيس الوضعيات الملائمة حتى يتعزز التواصل. فخلال الأنشطة يقوم بدور الموجه والمُراقب، يجيب عن أسئلة المتعلمين، ويراقب أداءهم. ويمكنه أيضا تسجيل ملاحظات عن تعثراتهم، حتى يعمل على تصحيحها في وقت لاحق أثناء أنشطة التثبيت.

لتركز أهداف المدرس من استعمال لغة التدريس، في أن يهيأ المتعلمين للتواصل تبعاً لأغراض اللغة؛ فهم بحاجة إلى معرفة البنى اللغوية ومعانيها ووظائفها، والأساليب التي تمكنهم من القيام بوظيفة ما. وأن شكلاً واحداً- أحياناً- يخدم وظائف متعددة. لذلك كان لزاماً عليهم اختيار أسلوب واحد منها، يكون الأنسب للسياق الاجتماعي، وأحوال المخاطب.

2.3 مبادئ لغة التدريس

تأسس مقارنة لغة التدريس على مبادئ عدة، تتمحور في أغلبها على جعل المتعلم قطب رحي العملية التعليمية التعليمية؛ فالمتعلم بحاجة إلى إطار بيداغوجي علمي رصين، يضمن له تحكماً لغوياً وتواصلية بغية إتقان أهداف المنهاج التعليمي، فيما يرتبط بالكفايات الوظيفية. وقد عرفت مبادئ لغة التدريس في سياقها التاريخي بلورة وتطوراً إلى أن غدت لائحة من المميزات والمبادئ العامة، التي تركز على قاعدة علمية دقيقة تفيد من علوم متنوعة. ومن أهم الذين ميزوا هذه اللائحة دافيد نونان Nunan David، في كتابه "منهجية لغة التدريس، دليل المدرسين Language Teaching Methodology, book of teachers a text" الصادر سنة (1991)، ليعود إليها بمزيد من التفصيل في كتاب لاحق صدر سنة (2004)، حيث حدد للغة التدريس خمس مميزات، مهمتها البيداغوجية الرئيسية تقوية المبادئ والممارسات التالية:

- يكون التركيز في التعليم على التواصل من خلال التفاعل تبعاً لأغراض اللغة؛
- تقديم النصوص الأصلية خلال وضعيات التعلم؛ - يتم توفير الفرص للمتعلمين بشكل كاف، ليس من أجل اللغة وحدها، بل لتدبير سيرورة التعلم؛
- تثمين تجارب المتعلمين الشخصية، كمكون مهم يساهم في التعلم الصفي؛
- السعي إلى ربط التعليمات اللغوية الصفية، بالأنشطة اللغوية الجارية خارج القسم.

مثلت هذه المميزات التي خطها نونان قاعدة مرجعية، عمل الباحثون من بعده على تطويرها، وضبطها لتصير ملائمة أكثر لمتطلبات المتعلمين وحاجياتهم. كما نجد بسطاً آخر لهذه المبادئ، حاول فيه الباحثان جاك ريتشارد Richards Jack وريتشارد شميدت Schmidt Richard، من خلال إصدارهما لقاموس "لغة التدريس واللسانيات التطبيقية" تضمن أغلب المفاهيم والمصطلحات المكونة لحقل لغة التدريس.

نتلخص أهم المبادئ الواردة في قاموس لغة التدريس في:

- يستعمل المتعلمون اللغة من خلال استعمالها في التواصل؛
- يجب أن يكون التواصل الأصلي والهادف غاية للأنشطة الصفية؛
- من أهم أهداف لغة التدريس الفصاحة والتمكن اللغوي التواصلية؛
- ينطوي التواصل على دمج مختلف مهارات اللغة؛
- التعليم سيرورة من التكوين البنائي المدمج للتجربة والخطأ.

فلا تنحصر مقارنة لغة التدريس في إجابات المتعلمين عن أسئلة مدرّسهم، أو الإجابات الصادرة عن المدرس حين طرح أي سؤال فحسب؛ بل تشمل كذلك كل الأنشطة التي تجري داخل الفصل؛ كبعث العبارات التي لا تدخل بشكل مباشر في بناء الدرس، لكنها تدخل في نطاق اللغة المستعملة في القسم: كحديث شخصي بين المدرس وأحد المتعلمين، أو حين حضور أحد الإداريين للاستفسار عن أمر، أو طلب أحد المتعلمين الخروج لقضاء حاجة ما... إلخ. لنثبت في ذهن المتعلم أن بإمكانه استعمال اللغة في كل مناحي الحياة، وليس قصراً في مواضع محددة ومواقف بعينها.

كما يستوجب العمل بهذه الأنشطة وعي المدرس بالغايات المقصودة منها، والكيفيات السليمة لإنجازها، والطرق الأنجع لاستثمار نتائجها. ولا سبيل تفضي إلى ذلك إن لم تكن لغة التدريس دلائل مرجعية وأطر منظّمة، تبيّن أهميتها وجدواها، وكيفية إدماجها في مهارات وتطبيقات تعين المتعلمين على التمكن منها.

3 اللغة العربية وتدرّس العلوم

يجمع علماء اللسان اليوم على أن اللغة ظاهرة إنسانية للبشر كافة ولا يعابون بالتفريق بين لغة وأخرى. وهي في نظر علماء الاجتماع واقع اجتماعي قائم وظاهرة اجتماعية متفاعلة وقوة إنسانية إرادية مفكرة ومعبرة في المجتمع.

إن معالجة اللغة على هذا الأساس هي إحدى المسائل النظرية الرئيسية لللسانيات العامة، وهي مسألة أخذت بها جميع المدارس اللسانية الروسية والإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

واللغة عند الفلاسفة والمناطق والمفكرين أداة التخاطب الجماعية بها يتواصل الناس وتنقل الأفكار والعواطف والرغبات فهي تساعد على التفكير وهي عند بعضهم نمط من السلوك وضرب من العمل. واللغة في نظر اللسانيين نظام من الأدلة والعلامات المتواضع عليها بين جماعة من المتكلمين للتعبير عما يريدون فهي وسيلتهم للاتصال والتفاهم.

إن اللغة مهما كانت طبيعتها وخصائصها تستطيع أن تؤدي الوظيفة الأساسية وهي التبليغ والوظائف المرتبطة بها، ولم نسمع أن عالماً لغوياً ادعى غير ذلك، فليس هناك علاقة جدلية بين اللغة وأدائها لوظائفها المختلفة من جهة وبين التحضر والتحصيل من جهة ثانية بل إن مثل هذه العلاقة تُلتصق عند أصحاب اللغة ومستخدمها، ومقدرة اللغة على التعبير عن العلم أو النفس أو الكون، عن المجهول أو المعلوم، عن أدق التفاصيل أو أكثر الصباغات تجرّيدا هي مقدرة حاملها على تطويعها وتهبّئتها وتمكينها من ذلك، وصلاح حاملها لاكتساب العلم واستيعابه وإنتاجه يعني صلاحها لهذه المهمة. ومن يقول بغير ذلك فهو إما عارف يحرف أو جاهل يخرف. فبالتالي وجب إبراز طبيعة اللغة وخصائصها وأهلية هذه اللغة لتدريس العلوم.

3.1 طبيعة اللغة وخصائصها

تختلف اللغة عن وسائل التبليغ الأخرى فهي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان استعمالها على مر العصور والحقب بأشكال مختلفة وتطورت وتتنوع واختلقت بعضها عن بعض واختلقت العلماء في منشئها ولهم في ذلك آراء ونظريات. و تكمن أهمية اللغة في كونها أداة البشر في التواصل والتفاهم ووسيلتهم في تحصيل المعارف والعلوم ونقل الحضارة والتراث والتاريخ. ورد ذكرها في القرآن الكريم قال سبحانه وتعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها ليستخلفه في الأرض."

ومن أجد تعريفات اللغة التي وصلتنا من علمائنا العرب ما قاله ابن جني:

"اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" ففي هذا التعريف على الرغم من مضي عشرة قرون عليه يشير إلى بعض خصائص اللغة البشرية التي لم يتناولها علماء اللغة إلا في منتصف القرن الماضي.

فاللغة ذات طبيعة بشرية يولد الإنسان وهو قادر على اكتسابها بصرف النظر عن خصائصها وصعوبتها بل ويبدع فيها إذ لا يكتفي بالتقليد، ويحدث هذا الاكتساب في مراحل متلاحقة وبالتدرج وما أن يصل سن الخامسة حتى يكتمل لديه نظام اللغة بأسره وما يحصل بعد ذلك هو من قبيل الزيادة في الثروة اللغوية وتنوع الأساليب.

ومن أدق التعريفات الحديثة قول العالم الفرنسي أندري مارتيني صاحب النظرية الوظيفية في اللسانيات:

"إن اللسان أي لسان كان هو أداة تبليغ يحصل على مقياسها تحليل لما يخبره الإنسان، أي ما يعلمه بالتجربة سواء كانت حسية أم ذهنية، على خلاف بين جماعة وأخرى بين ذوي الألسنة المختلفة وينتهي هذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ وهي العناصر الدالة على معنى أي الكلمات، ويتقطع هذا الصوت الملفوظ بدوره إلى وحدات مميزة ومتعاقبة وهي العناصر الصوتية أي حروف المباني، ويكون عددها محصورا في كل لسان وتختلف هي أيضا من حيث ماهيتها والنسب القائمة بينها باختلاف الألسنة".

ومن هذا التعريف نرى أن اللسان عدة خصائص فقد أشار التعريف إلى أنه أداة تبليغ أي أنه يتميز بصفيتين الأداء أي التخاطب بين أفراد الجماعة لتبادل المعلومات والأغراض بكيفية خاصة ويقضي مفهوم الأداء وجود جهاز خاص يستعمل في تحقيق غاية معينة. أما التخاطب فيتطلب أمرين الأول نظام من الأدلة والعلامات والثاني هو أن اللغة مواضعة واصطلاح.

إن اللغة وإن كانت مهمتها الأساسية هي التبليغ إلا أن لها عملا آخر كأنه ملازم له وهو تحليلها للواقع الذي يظهر ويتحقق بظهورها وتحققها لأن الكلام هو فعل المتمكلم إنما هو تقطيع يقع على حقيقتين مختلفتين في آن واحد وهما الصوت الذي يرسله المتمكلم والمعاني أي ما يحصل له من المعلومات الإختبارية التي يريد إبلاغها إلى السامع.

وكما أن اللغة يختلف بعضها عن بعض في ماهية أصواتها ونظام أنبنتها فكذلك يختلف تحليل المعاني فيها والحق أن لكل لغة نظرة خاصة إلى الواقع نظرة أصحابها في الحقيقة ويستلزم هذا أيضا عدم مطابقتها للظواهر الفكرية. إن الأدلة اللغوية وغير اللغوية تتكون من مادة هي قوامها ومحملها نسميها الدوال ومن مضمون يحل هذا المحل وهو المدلولات. يختلف اللسان عن غيره من الأنظمة الدلالية لأنه صوت ملفوظ وتكون مادة هذه الأنظمة إما أنوار أو مادة صلبة أو حبرا أو حركات وقد تكون أصواتا لكنها غير ملفوظة أي غير حادثة في المخارج والأحياز الصوتية الإنسانية وهي ميزة تمتاز بها اللغة عن غيرها أي الصفة الصوتية الفيزيولوجية.

ويترتب عن هذا المظهر الصوتي أن اللغة بعدا واحدا مختلفة عن غيرها مما له بعدان أو ثلاثة أبعاد، فالصوت لا يحصل إلا متتابعا متسلسلا تتعاقب فيه عناصره الحرفية الواحد بعد الآخر فهو بهذا المعنى زمني خطي.

وتتميز اللغة بخاصية أخرى هي انقسامها إلى مستويين من التحليل هما التقطيع الأولي الذي تنتج عنه العناصر الدالة عن المعاني الإفرادية وهي الكلمة، والتقطيع الثانوي الذي يقضي إلى العناصر الصوتية غير الدالة التي تتركب منها الكلمة وهي حروف المبني.

وأهم شيء في اللسان وأخص صفاته هو الصورة الأدائية التي تنتج عن تأليف أجزاءه وانتظامها وهذه الصورة هي البنية اللسانية التي يهتم بها اللساني في مسالكها ومجاريها في عملية التبليغ.

3.2 اللغة المتخصصة أو لغة العلوم

إن اللغة من حيث هي نظام من الأدلة تقوم بوظيفة التبليغ عامة وتؤدي الوظائف الأخرى استجابة لحاجات المتكلمين وأغراضهم وهي بهذا المعنى تعتبر لغة مشتركة أو عامة مختلفة في ذلك عما يسمى لغة التخصص أو لغة العلم من حيث التخصص والتعميم، فاللغة المتخصصة ينحصر مجال استعمالها في علم واحد وميدان معرفي واحد وإن لم تختلف في بنيتها ونظامها عن اللغة العامة فهي جزء منها إلا أنها تختلف عنها في طبيعة ألفاظها وأصنافها وأنواعها. إن لغة التخصص تتكون من عناصر مفردة أو مركبة إما لفظية أو رمزية أو عددية أو مركبة منها جميعا أو من بعضها دون البعض الآخر. ومن أهم ما يميز اللغة العامة عن لغة العلم احتواء الأولى على ألفاظ ذات دلالة عامة واحتواء الثانية على مصطلحات علمية أو تقنية ويمكن أن نلخص بعض خصائصهما فيما يأتي:

إن المصطلح وثيق الصلة بالعلم الذي ينتمي إلى موضوعه فالعلاقة بينهما هي كالعلاقة بين الدال والمدلول فكل حديث عن الدال منفصلا عن مدلوله إنما ينطوي على فصل بين المتلاحقات وهو فصل لا يتجاوز المنطق ولا يستسيغه الظن إلا باعتباره إجراء منهجيا لا غير.

إن علاقة المصطلحات على أساس أنها وحدات العلم وأجزاؤه المكونة له باعتباره كلا متكاملًا ونظامًا هي علاقة شائكة وكثيرا ما توقع من لا يتمثلها من الباحثين تمثالا دقيقا في البعد عن الحقيقة وإثارة القضايا الزائفة.

فالخاصية الأولى للمصطلحات هي أنها وحدات العلم وأجزاؤه الصغرى وتمثالاته الأساسية ومفاتيحه وأوليياته التي يتوسل بها إلى إدراكه وفهمه وتجريد مضامينه وصياغة مقولاته وأفكاره.

والخاصة الثانية التي تتميز بها المصطلحات هي أنها متعددة بينما تتميز مفردات اللغة العامة بالوحدة، وذلك لوجود مستويات مختلفة لاستعمال اللغة وإن اتحدت هذه الاستعمالات في المفهوم الجامع بينها واختلفت في الدلالة الفعلية الناتجة عن السياق. ولا يمكن أن نجد مثل ذلك في المصطلحات لأنها مرتبطة بميدان محدد وإذا استعملت في ميدان آخر اختلف مفهومها وإلا إذا كانت من المصطلحات المشتركة بين العلوم وهو وضع خاص ببعض المصطلحات المشتركة بين العلوم، كما توجد مصطلحات عامة يتقاطع استعمالها في العلوم مع استعمالها في اللغة العامة.

وتختلف المصطلحات عن الألفاظ العامة بأنها غير عالية التواتر شديدة التغير بتطور العلوم تعتمد على الألفاظ العامة في التوليد ويمكن معرفة محتوى المصطلح بمعرفة مرجعه أو إدراك مفهومه بينما تعرف دلالات اللفظ العام من خلال السياق، كما أن المصطلح يدل على مفهوم واحد يلازمه مما يسمى "أحادية الدلالة". وهو أحد الشروط الأساسية لوضع المصطلحات العلمية، فالمصطلحات العلمية لا تقبل الترادف وإذا حصل ذلك فإنه يتسبب في الالتباس العلمي.

وتختلف المصطلحات عن الألفاظ العامة في أنها تنتمي في الغالب إلى صنف الأسماء ولا يوجد من الأفعال إلا القليل النادر.

أما اللغة العلمية فتتميز باحتوائها على نصوص مكونة من وحدات معجمية هي الوحدات التامة وعبارات غير لسانية يسميها بعضهم المقصرات الكتابية وهي إما ألفبائية أو رمزية عددية أو خاصة، كما تتميز بضبط المصطلحات وتنظيم المفاهيم وحياد الشعور والاقتصاد والإيجاز في الألفاظ والدلالات، ومراقبة المشترك وحذف المترادفات، وتوخي التبسيط والابتعاد عن العاطفية والذاتية.

3.3 اللغة وتدرّس العلوم

في مجال تدريس العلوم يجب أن نميز بين عدة عناصر أولا عنصر اللغة ثانيا عنصر العلم وثالثا عنصر التعليم أي العملية التي يتم من خلالها توصيل المعارف المرتبطة بذلك العلم من أستاذ إلى طلبته في الأوضاع التقليدية وتتطلب هذه العملية كما هو معلوم أن يتحكم الأستاذ في ثلاث مسائل رئيسية هي:

- المادة العلمية التي يدرسها.
- اللغة التي يستخدمها في توصيل مادة علمه.
- التقنيات التعليمية الخاصة بتبليغ المعلومات العلمية والتي ترتبط بتكوينه في مجال أدائه لمهنته التي يقوم بها ويرتبط التحكم في تقنيات التعليم باستعمال الوسائل الحديثة والمستندات التربوية الخاصة بذلك.

وما يهمنا في هذا الباب هو مسألة اللغة التي تستخدم في تبليغ العلوم وهل يمكن أن تكون هناك لغة لها من الخصائص الذاتية ما يؤهلها لأن تكون قادرة أكثر من غيرها على أداء وظيفة توصيل المعلومات العلمية. وبالرجوع إلى الخصائص التي تحدثنا عنها وأجمع عليها علماء اللسان فإنه لا يجري التمييز بين اللغات في أداء وظيفة التبليغ ولا في وظيفة توصيل العلم وتحصيله والبحث فيه.

ولذلك فإن كل اللغات في ذلك سواء من حيث القدرة الكامنة وإنما يجري التفريق بينهما في مجال أدائها لوظيفة تدريس العلم باعتبار القدرة الفعلية وتطوع أهلها لها لتقوم بهذا الدور وليس من حيث مطلق الإمكان.

وهناك اعتبارات أخرى تجعل البعض يختار لغة دون أخرى غير أن هذه الاعتبارات تدخل في باب توافر الشروط والوسائل ومنها:

يصعب استعمال لغة ما في مجال تدريس العلوم إذا كانت هذه اللغة لا تشتمل على مفردات هذه العلوم، وليس لها المراجع الكافية ترجمة وتأليفا وينعدم فيها نشاط الترجمة ونقل المعارف من اللغات الأخرى ولا تكاد نجد فيها قاموسا متخصصا أو موسوعة علمية تضم بين طياتها أنواع المعارف وأصناف المعلومات عن الطبيعة والكون التاريخ والحضارة وعن العلوم والمعارف.

ويوجه عام فإن أهل اللغة هم الذين يجعلون منها أداة طيعة تؤدي ما يريدون من وظائف التبليغ والتخاطب والتعبير عن المشاعر والعواطف وعن مسالك الحياة العامة وعن الحضارة والتاريخ وعن مشارب العلوم ومذاهبها وعن العمران والهندسة والطب والفلك وعلوم الطبيعة والكون أما إذا تواونا دون ذلك فإن اللغة تجمد بجمودهم وتنطفئ جذوتها بكسلهم وركودهم.

3.4 العربية لغة العلوم

إن تاريخ اللغة العربية حافل بتجارب التاريخ التي تؤكد قيام اللغة العربية بدور مشرق في الاستعمال العلمي فهو أمر يقره الأعداء قبل الأصدقاء. فقد أتيح للعرب أن يحققوا نهضة علمية امتدت زمانا لا يقل عن الخمسة قرون ومكانا من تخوم الصين إلى سواحل الأطلس وبلاد الأندلس وجزر المتوسط ومن أقاصي طشقند إلى منابع النيل في أواسط إفريقيا، وكان المعين الذي استقت منه هذه النهضة هو العقل والسبيل الذي سلكته هو سبيل التجريب والاختبار.

وعبر عن ذلك ابن البيطار قائلا:

"فما ثبت لديهم بالخبرة لا بالخبر وضح عندهم بالمشاهدة والنظر إذ خروه... وما كان مخالفا في القوى والكيفية والمشاهدة الحسية هجره"

وقال جورج سا رطون في كتابه تاريخ العلوم:

"لقد كان العرب أعظم معلمين في العالم وقد زادوا على العلوم التي أخذوها ولم يكتفوا بذلك بل أوصلوها إلى درجة جديرة بالاعتبار من حيث النمو والارتقاء."

ودار الزمن دورته وأصيب العرب بويل الاستعمار فترة من الزمن تفتش فيها الجهل والتخلف إلى أن انتفضت الشعوب العربية وتحررت من الاستعمار وظلمة الجهل وسعت في نهضتها إلى نشر التعليم وإعلاء مكانة العلم وأخذت بأسباب الرقي والتقدم وعلمت أن مصدر القوة هو العلم وأن الجهل هو سبب الضعف والتخلف فاستأنفت مسيرة التقدم مجارة للعصر وحماية الوطن والتماسا للحماية والقوة والمنعة.

فأرسلت البعثات لتحصيل العلوم وافتتحت الكليات والجامعات والمدارس لتدريس الطب والهندسة والزراعة والعلوم العسكرية والصناعات والفنون والإدارة واللغات، وجعل التدريس فيها باللغة العربية ونشطت حركة الترجمة لنقل العلوم، فعادت اللغة العربية إلى معانقة العلم واحتضان المعرفة لأن في ذلك الغذاء والثراء والسبيل إلى الأذهان وأداة أهل اللغة في الإفصاح والبيان.

إلا أن هذه الصحوه لم تدم كثيرا وأيضاً الإجراءات المرتبطة بها عرفت تخبطات في ظل سياسات تعليمية متعاقبة ومخططات لم تعرف التفعيل والأجرة اللازمين، وبعد سنوات قليلة قامت حملة على اللغة العربية اشترك فيها أجنب وعرب زعموا أنها لا تصلح للعصر وعلومه، وأنها السبب في التأخر والتخلف فرأى بعضهم تركها إلى العامية، ورأى غيره استعمال لغة أخرى بدلا منها وكلها آراء نابعة من منطق إيديولوجي سياسي بعيد كل البعد عن ماهو علمي.

وعلاوة على الأدلة التي يؤكد تاريخ اللغة العربية في قدرتها العجيبة على الأداء العلمي فإن إجماع اللسانيين والمفكرين عامة يؤكد أن التدريس بغير اللغة الوطنية لا يخدم العلم ولا ينمي له من المحاذير البيداغوجية الشيء الكثير. فتدريس العلوم لا يمكن أن يكون إلا بلغة أهل البلد بل إن البحث بغير لغة الأم قليل الجدوى يصعب النبوغ، فيه خاصة أن اللغة العربية لغة مطواعة لها من خصائص التصريف والتركيب ما يثبت قدرتها على القيام بكل ما يحتاج إليه أهلها من أغراض الحضارة والعلوم وأدواتها.

إن اللغة العربية تملك من المزايا والخصائص ما يمكنها من السيطرة على جوانب الاصطلاح وهي مفاتيح العلوم إذا عمل العلماء والمفكرون على حل المشكلات العالقة في هذا المجال من حيث التوليد والاستعمال والتوحيد.

إن توحيد التعليم في اللغة العربية هو خيارنا الوحيد الذي يمضي بنا في مدارج الرقي لأن التعليم والتأليف بغير العربية يحصر العلم في مجموعات محدودة ضيقة النطاق ويضعف تبادل المعرفة بينها وبين سواد الشعب. والتعليم بها يساعد على نشر المعرفة بين فئات المجتمع لأن العلم يتحدث بلسانها ويقرب إليها المعرفة بوسائل شتى تنهل منها فتكون أكثر علما وقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر.

ولنا في الأمم الأخرى خير مثال نحتذي به مثل اليابان وكوريا والفيتنام وإسرائيل وغيرها من الأمم التي اعتمدت لغتها الوطنية في تدريس العلوم والبحث فيها.

ومن نافذة القول أن تعليم اللغة العربية في مختلف المراحل التعليمية لا يفتي إتقان اللغات الأجنبية لأن في ذلك عوننا على البحوث والدراسات وسبيلا إلى المراجع الموسعة والبحوث الجديدة ونافذة تطل على الثقافات الأخرى. وللنهوض باللغة العربية تيسيرا لمهمتها في تدريس العلوم وجب التفكير بإجراءات تساعد على ذلك من قبيل:

- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتقني لموضوعات اللغة العربية وربطها بمختلف التطبيقات التقنية العملية لا سيما ميدان المصطلحات العلمية.
- تنشيط مجالات الترجمة في مختلف التخصصات وخاصة منها العلمية والتكنولوجية.
- إصدار المعاجم المتخصصة باللغة العربية في مختلف مجالات العلوم والتقنيات.
- تدريس العلوم باللغة العربية بشكل تدريجي واعتماد مقارنة التناوب اللغوي.

4 مسألة التعدد اللغوي في ظل صراع القيم والمرجعيات وسؤال الهوية

على الرغم من العلاقة غير المحددة بين اللغة والفكر، فإن اللغة تقوم بدورين أساسيين إنها تحيل إلى الفكر وتعلن عن وجوده، ثم إنها تقوم بنقله وبسطه، لذلك هناك من يرى أن اللغة هي الفكر ذاته، حيث إن الأفكار غير المعبر عنها هي أفكار غامضة أو ليست موجودة بالمطلق، الأمر الذي دعا الفيلسوف البريطاني ذو الأصول النمساوية لودفيج فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) "إلى اعتبار أن سوء الفهم في الفكر صادر عن سوء استخدام منطق اللغة، لذلك ينبغي السكوت حينما نعجز عن الكلام، إن ما لا نستطيع التحدث عنه يجب أن نتجاهله بالصمت." ثم إن اللغة وظيفتين داخلية تمكن الفرد من التواصل مع نفسه ومعرفة أفكاره، وأخرى خارجية متعلقة بالتواصل والمحاجة. إن الوظيفة المثلى للغة تعني الإحالة للفكر حيث أن التكلم تفكير صامت في حين إن التفكير كلام صامت، لذلك فإن تحديد العلاقة بينهما أمر بالغ الضرورة بالنظر للرهانات المتعددة التي ينتجها استعمال اللغة، فإلى جوار اعتبار استمرارية لغة ما منوطة بالاستعمال فإن أمر اللغة لا يتعلق فقط باعتبارها واسطة التواصل، بل اعتبارها ملحا هوياتيا بالغ الأهمية زيادة على اعتبارها مظهر الثقافة الأول، لذلك فإن كل حوار أو صراع ثقافي قائم على اللغة بالضرورة، وأن الترويج للثقافة بمختلف مظهراتها وتجلياتها عبر مختلف المعارف والمقدرات الفردية والاجتماعية لن يكون له أي دور أو فاعلية دون لغة تعلن عن وجودها ووجود ما تعبر عنه. لذلك فإن التعدد اللغوي لا ينظر إليه بوصفه تعددا في الثقافات والمرجعيات التي قد تتخذ طريقين في تحديد العلاقة إما تجاور وحوار أو صراع وتصادم.

إن صراع اللغات هو في الوقت عينه صراع بين الثقافات وبين القيم والمرجعيات التي تتبناها كل ثقافة، بل إنه لم يعد من الممكن الحديث عن أحادية هوياتية حتى داخل المنظومة اللغوية الواحدة، على الرغم من أن الطفل يولد بين ظهري لغة وثقافة محددة سلفا، يتعرف بلغته الأولى على نمط ثقافته، كما أن لغته الأولى هي اللغة الانفعالية الثانية بعد الصراخ والبكاء، بها يفرح ويغضب ويعين عن حاجاته. لكن طبيعة التواصل القائمة اليوم على الاختراق عبر ما يعرف بالعوالم لم يعد من الممكن معها الإبقاء على الاستعمال اللغوي المحلي والوطني من دون انفتاح ودون جهود جبارة تأخذ على عاتقها ربط اللغة بالفكر والاقتصاد، زيادة على تطويرها على مستوى البنية والاستعمال. فزمن العولمة اليوم هو زمن الاختراق بامتياز تعتبر فيه دول الجنوب أو العالم المتخلف سوقا يتم تصريف وتسويق المنتجات بمختلف مظهراتها وتجلياتها الاقتصادية، العسكرية والثقافية بما في ذلك اللغة، بل وخصوصا اللغة بوصفها وسيلة المعرفة الأولى.

لذلك في ظل صراع الكلمات والأفكار تسعى الدول والمجتمعات إلى الترويج للغاتها وثقافتها، وبملاحظة بسيطة على وسائط التواصل ندرك الكم الهائل من المواقع التي تعرض وتيسر تعليم اللغات، هذا زيادة على تشجيع الإنتاج المعرفي والاختراع العلمي ضمن أبعديتها، ندرك ذلك أيضا من خلال القيمة العلمية للغة، فالبحث في مجال الطب مثلا لن يجد له رواجا عالميا إلا إذا كتب باللغة الإنجليزية أو ترجم إليها، وكذا الحال بالنسبة لكثير من الأجهزة الإلكترونية التي عادة ما ترفق بدليل استعمال من لغة المصدر.

إن هزيمة لغة معينة يعني غيابها، وبالتالي غياب أو ضعف مرجعيتها وقيمتها، الأمر الذي يؤدي إلى انقراضها كما حصل لكثير من اللغات واللهجات المحكية، مما يسهل الاختراق اللغوي الذي يظهر في ملح أولي عبر ازدياد اللغة الوطنية وقلة استعمالها مجتمعا ورسميا، ليصل الأمر إلى هيمنة حضارية يفقد من خلالها الأفراد خصوصيتهم الثقافية واللغوية، ويزداد الأمر حدة حينما يرتبط هؤلاء الأفراد بهويات مضطربة أو مفروضة، لا تدرك أهمية اللغة للتعريف بالخصوصية والمواطنة كما لا تملك القدرة على الانفتاح اللغوي السليم، وبالتالي تتخذ مواقف حدية قصوى إما التمسك باللغة الأولى في إطار من العزلة والانفعال أو إضاعتها لصالح لغات وثقافات أخرى. وأم المشكلات أن يعتمد على الاستثمار في السوق اللغوية دون تدير ديموقراطي يأخذ بعين الاعتبار حرية الفرد في اكتسابه اللغة وحرية المجتمع في الانسجام بالخصوصية والانفتاح، خصوصا عند المجتمعات المستعمرة أو الحديثة العهد بالاستقلال، لذلك لا خيار من تأصيل تدير لغوي يأخذ على عاتقه تفعيل اللغات الوطنية والانفتاح على تجارب عالمية في تدريس اللغات والتشجيع على اكتسابها، وهذا ما تقوم به الدول المتطورة في رعاية لغاتها الوطنية، فيتم انتقاء المضامين التعليمية بما يتماشى مع القيم الوطنية خصوصا في المراحل العمرية الأولى، زيادة على تفعيل وتجديد طرائق ووسائل تعلم اللغات بما يساهم بتجاوز مشكلات تعلمها.

لذلك يبدو أن تحقيق هوية مطمئنة ومنفتحة في ظل التعدد اللغوي القائم على صراع القيم والمرجعيات لا يمكن أن يكون أو يستمر بوسائل قاهرة مفروضة، بل الأمر نتاج مسار طويل من التداول والتصويب عبر سلطة الإقناع والتحفيز، إذ لا يستقيم الأمر في ظل عالم لا يعترف بالعزلة والاعتكاف أمام التطور الهائل في وسائط الاتصال وأمام الثورة الكبيرة للإعلام عبر الطريقة السلسة والسريعة في تدفق المعلومات، لم يعد من اللائق الحديث عن هوية مفروضة باسم الخصوصية، بمقابل الإغراءات والاكراهات التي تبسطها اللغات والهويات الأخرى، من خلال الدعوة إلى قيم مغرية ومتجددة تعلي من شأن حرية الفرد والشخصية.

تساهم اللغة في تطوير ملكات الفرد، بوصفها وسيلة الاكتساب والتعلم، كما تساهم اللغة ذاتها عبر مجازاتها التعبيرية وتراكيبها الفكرية وانعطافاتها المفهومية في إغناء عالم الفرد وتطوير حياته. وقد يتضاعف الأمر ويتنوع حينما يتعلق بتعدد لغوي يلقى على عاتقه تحقيق الإضافات الممثلة في الخبرات والمعارف الجديدة، من منطلق اعتبار التعدد اللغوي إحالة إلى استعمال أكثر من لغتين من طرف فرد أو مجتمع، لذلك يعد نتاجا للقدرة على الفهم، القراءة، الحوار والتواصل، وكذا اعتباره مسارا ضروريا يفرضه الواقع والمأمول مثلا في نظام التعليم بما في ذلك التعليم المستمر والحياة الثقافية زيادة إلى التطلع لبناء مجتمع المعرفة.

إن تعلم الفرد للغات جديدة زيادة على قدرته على توظيفها يعد ملمحا أساسا للتعدد اللغوي، كما أن وجود لغات عديدة في دولة تضم عرقيات وجماعات لغوية مختلفة أو ضمن الإطار الإنساني العام يدل دليلا على تعدد اللغات والثقافات. وإذا كان تعدد اللغات واقعا فإن أسبابه متعددة تعود بالأساس إلى أسباب انتشار اللغات في العالم وكذا إلى العلاقات فيما بينها، حيث يبرز دور العامل الاقتصادي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد إلى الهجرة، هذا زيادة على دور العامل السياسي والاجتماعي حيث يمكن لجماعات لغوية متعددة أن تنضوي تحت دولة على غرار الألمان، الإيطاليين، الرومانش والفرنسيين الذين ينضون تحت علم الدولة السويسرية. ثم إن اتساع السجل اللغوي كثيرا ما يرتبط بعوامل ذاتية تحت تأثير دوافع تعليمية وثقافية مثلما حصل مع العالم اللغوي الأمريكي جورج شميدت George Schmidt الذي كان يتكلم 19 لغة بطريقة جيدة، وكذا جيمس موراي James Murray ناشر معجم أكسفورد الذي كان يتقن أكثر من 20 لغة.

إن اللغة مقوم أساس للشعور بالهوية، هوية الانتماء التي تجعل الفرد على المستوى النظري مطمئنا داخل السياق الاجتماعي في شكله المتحضر والمنفتح، حيث يجد يسرا في الاندماج الأمر الذي يسهل عليه القيام بواجباته والمطالبة بحقوقه، زيادة على اللغة بحسب تعبير الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر Martin Heidegger "مسكن الكينونة لأنها إعلان عن الوجود" فالفرد لا يمكنه التعبير عن خصوصيته وكينونته دون جملة المفردات والعبارات التي يعبر بها عن مكنوناته، لذلك كثيرا ما بحث المختصون في التدبير اللغوي Language Planning، إلى تعلم اللغات الوطنية أولا كحالة "تمرس هويتي" تضمن للفرد خصوصيته الثقافية واستقلاله الفكري، ليتم بعد ذلك في مقام ثان الانطلاق في تجربة تعلم اللغات بوصفها حقا مشروعاً ومقصدا ثقافيا يحقق به الفرد ذاته ليتمكن من الاطلاع على الثقافات المختلفة. أما على الصعيد المجتمعي فإن الأمر يحتاج إلى تأتي حينما تتكون الدولة من أطياف لغوية متعددة، فيكون الحق لكل جماعة لغوية بوصفها مجموعة لسانية تجمعها اللغة بوصفها الملمح الهويتي الأبرز في أن توظف لغتها وأن تطور مجالات استعمالاتها، والدليل على ذلك التدبير اللغوي الموجود في سويسرا، بلجيكا، كندا والهند والذي يمكن إلى حد كبير من إيجاد نقاط تقاطع تمكن الأفراد من التفاهم والتواصل.

إن التعدد اللغوي الرصين في مجتمع معين ليس أمرا مرتبطا بالجهات التعليمية فقط، بل هو مسار مجتمعي ينبغي أن يوفر للمتعلمين إمكانات التعليم المستمر في أن يتعلموا اللغات، التي أصبحت تعلمها أمرا مفروضا بالنظر للضرورات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، أما الاكتفاء بلغة واحدة فقد يعنى بالضرورة العزلة وعدم التمكن من مساهمة متطلبات العصر التي تفرض على الإنسان وخصوصا الباحث الأكاديمي أن يكون عارفا بلغات متعددة لكي يتمكن من الاطلاع على الأفكار والمعلومات من مصادرها.

إن الرغبة الحديثة في تأسيس مجتمع المعرفة تبدأ في مقام أول من إعادة اللغات الوطنية ثم الانفتاح على اللغات المختلفة، ولكي لا تكون الهوية ممزقة أو مفروضة ينبغي للمجتمع والمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تحسن طرائق تعليم اللغات الوطنية على مستوى الشكل والمضمون وذلك باستعمال وسائط الاتصال والأساليب التكنولوجية، إضافة إلى تطوير المضمون وجعله أكثر فاعلية وجاذبية خصوصا وأن تعلم اللغة الوطنية بشكل حضاري يعنى بالضرورة استثمارا في هوية مفتوحة تتجه نحو الذاكرة بغرض الحفاظ عليها، مع العلم أنه دون تاريخ ليس ثمة وجود مادي ولا رمزي يفرض على التعرف على الكينونة ويعلى عن وجودها، ضمن هذا السياق لا يمكن للفرد أن يعرف ذاته الحقيقية ولا أن يتواصل مع غيره بشكل لائق. ولأن الهوية اللغوية في معناها العام ليست قيمة مضافة معطاة بشكل مباشر ونهائي وإنما هي نتاج مسار يرتبط بالشعور في ديمومته وتعقيده، يبرز في مقام أول من خلال شعور الفرد بعدم مطابقتها، وبحسب أمين معلوف فإن ميلاد فنان في كابول أو في أوصلو لا يعنى بالضرورة الشيء نفسه، لاختلاف في منطق ومنطلقات ومآلات التنشئة.

نافلة القول إن التعدد اللغوي حالة إيجابية ووضعية راقية سواء للفرد والمجتمع، خصوصا حينما يتم تجسيده عن طريق تدبير لغوي راق يأخذ على عاتقه تطوير اللغة أو اللغات الوطنية في مقام أول، وتشجيع تعلم اللغات الأجنبية وتوفير شروط ترقيتها واستعمالها خصوصا في المجالات البحثية والاقتصادية. فيكون التعدد بهذا المنطق مدخلا لتنافس إيجابي بين الأفراد والمجتمعات ليس بغرض الإقصاء والإحالة إلى العدم، وإنما إيجاد أجواء التنافس المفضية للاجتهاد والإبداع، فيعتمد الفرد إلى تعلم أكثر من لغة، والأمر ينسحب أيضا على الإنسانية برمتها. من منطلق أن اللغة هي الفكر، وكلما عمد الإنسان إلى تطوير فكره وجعله أكثر تحضرا كلما انعكس الأمر إيجابيا على واقع اللغة ومن ثم اللغات.

فعلى هذا الأساس إذا كان التعدد اللغوي اختيارا واعيا، فهو يستدعي بلورة ميثاق لغوي يتضمن توجهها وتصورا لهندسة لغوية تحدد مكانة كل لغة وتدرجها في التعليم وتقدر الكلفة، باعتبار أن لتعليم كل لغة كلفة، وخطة لتكوين وتأهيل المؤطرين، مع بلورة بيداغوجية للتعدد اللغوي قابلة لاستيعاب تطور اللغات.

خاتمة

إن مرعى هذا المقال أن ينبه إلى سبيل علمية معينة على تطوير لغة التدريس بالمدرسة المغربية وبالخصوص المرتبطة بتدريس المواد العلمية، ليبقى مجال البحث في الموضوع مفتوحا، يسهم فيه الباحثون والمدرسون وأهل التخصصات المتنوعة... حتى ينضج ويكتمل بناؤه عبر الصيرورات الزمنية. تراعى في خضم ذلك المتغيرات والمستجدات؛ فتتغير الآليات والطرائق بحسب ما استحدثت من وسائل ديداكتيكية ومقاربات جديدة في تعلم اللغات وتعليمها. ولتبقى المقاصد والغايات الكبرى التي لأجلها صيغت لغة التدريس ثابتة ويمكن أن نجمل أهم الخلاصات التي توصلنا إليها في التالي:

- الوعي بحمولة الإرث التاريخي والثقافي العربي الإسلامي الأمازيغي.
- التخلص من عقدة المستعمر تجاه الفرنسية مع اعتبارها لغة وظيفية لها قيمة مضافة لا بديلا للغات الأخرى.
- تعدد لغوي مهيكلا وعقلانيا يحدد وظيفة ومكانة كل لغة وتدرجها في التعليم، حسب اعتبارات تضمن التواصل وإنتاج الرأسمال البشري والمعارف وتضمن الاندماج الذكي في العالمية.
- إن السياسة اللغوية لا تعني التعليم فقط وإنما كل مجالات التواصل، الإدارة، الاقتصاد، الإعلام، التكنولوجيات الحديثة، المعرفة والأبحاث والعلم.... لتحقيق التنمية.

وفي الأخير يمكننا أن نختم هذا المقال العلمي بأسئلة استشرافية يمكن أن تكون بوابة للقيام بدراسات جديدة حول المسألة اللغوية في المغرب، فإذا كانت الحمولة التاريخية والثقافية للغة هما أمران مرتبطان بالهوية المجتمعية، كما تدعو كل الحركات التي تدافع عن كل لغة، كيف يمكن أن تكون طبيعة حضورهما في الاختيارات اللغوية؟

إن وظيفة اللغة هي التواصل بين الناس. وكل طرح يركز على الدفاع عن اللغة لا على تنمية أحوال الناس الذين يتداولون تلك اللغة لا يخدم دائما الناس. يجب أن تخدم اللغة الناس لا أن يخدم الناس اللغة. والسؤال الجوهرى هو كيف يمكن تحقيق التنمية للمغاربة؟ إن تأهيل اللغات لن يتم بدون تدخل لوضع اللغة في قلب التنمية والحداثة والثقافة بكل أبعادها. كما لا يمكن تنمية المغاربة أيضا بدون منحهم ما يسهل الولوج إلى التعليم وإلى العدة الفكرية اللازمة لتنمية المدارك، واستيعاب المعارف، والقدرة على المساهمة مع الشعوب الأخرى في إنتاج وتراكم المعرفة.

ختاما وجب الإقرار بأن كل تخطيط لغوي له حدود، باعتبار أن زمن التخطيط بطيء بالنسبة للزمن السريع ولعيش اللغة في المجتمع والنسبة لحاجة الناس إلى فبركة لغة تلاحق الجديد من جراء الاحتكاك بلغات أخرى والانفتاح على الفضائيات وعلى الشبكات العنكبوتية. على الرغم من ذلك، فالتخطيط اللغوي ضرورة يقتضيه دور الدولة في الوظيفة الاندماجية للمدرسة وللتعليم.

المراجع

REFERENCES

- [1] الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة. دار توبقال. الدار البيضاء. ص21.
- [2] KRISTEVA, Julia, *Le langage, cet inconnu : une initiation à la linguistique*, Editions Seuil, 1981, p.10.
- [3] MAUSS, Marcel, *Sociologie et anthropologie : recueil de textes*, préface de Claude Lévi-Strauss, Presses universitaires de France, 1950.
- [4] CHEDDADI, Abdesselam, *Education et culture au Maroc : le difficile passage à la modernité*, Editions Le Fenec, 2003, p.81.
- [5] جسوس محمد، طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم، منشورات الأحداث المغربية، 2004 ، ص 75-95.
- [6] GRANGUILLAUME, Gilbert, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Paris :Editions G-P Maisonneuve et Larose, 1983, p.69-94.
- [7] المجلس الأعلى للتعليم 2010 : مجلة دفاتر التربية والتكوين، ع2 ، الرباط، ص61 .
- [8] Banciu, V. & Jireghie, A.: 2012, *Communicative Language Teaching, The Public Administration and Social Policies Review*, London.p.97-98
- [9] معتصم، أحمد 2011 : اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الأورومتوسطي، ترجمة البشير تامر، المدرسة المغربية 3 ، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، الرباط، ص 86
- [10] 10.Larsen-Freeman, D.: 2000, *Techniques and principles in language teaching*. Oxford university press. P.121.16.Ibid P.128
- [11] 11- Nunan, D.: 2004, *Task-based language teaching*. Cambridge University Press. New York. P.10
- [12] Richards, J. & Schmidt, R.: 2010, *Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistic*. Pearson Education Limited. P98-99.
- [13] Richards, J. & Schmidt, R.: 2010, *Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistic*. Pearson Education Limited. P.128
- [14] مسعود بوبو، اللغة العربية وعلوم العصر، مجلة الفكر العربي، عدد خاص ص 59-65 المركز القومي للإتماء بيروت 1988.
- [15] عبدالرحمان حاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات عدد، 1، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، 1971.
- [16] ناعوم تشومسكي. المعرفة اللغوية. ترجمة د. محمد فتوح (دار الفكر العربي. الطبعة الأولى. القاهرة 1413 هـ/ 1993 م) ص 53.
- [17] د. ميشال زكريا. مباحث في النظرية الأسنسية وتعليم اللغة (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان 1404 هـ / 1984 م) ص 106.
- [18] د. رشدي طعيمة، مناهج تدريس اللغة العربية بالتعليم الأساسي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998م، ص 33.
- [19] شحادة الخوري، العربية لغة العلم، مجلة اللسان العربي، عدد 96 سنة 2000 ، مكتب تنسيق التعريب، الرباط.
- [20] Anscombe G.E.M, *An Introduction to Wittgenstein's Tractatus*, University of Chicago Press, U.S.A, 1979,P18.
- [21] طه عبدالرحمان، تعددية القيم: مأمدها وما حدودها؟ منشورات جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، المملكة المغربية، ط1، 2001، ص 13.
- [22] حرب علي، خطاب الهوية، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، بيروت والجزائر، ط 2، 2008، ص 13.
- [23] Steiner George, Martin Heidegger, University of Chicago Press, USA, 1991, P 127.
- [24] Amin Maalouf, *Les Identités Meurtrières*, Edition Grasset et Fasquelle, Paris, 1998, P.